

الأبعاد النظرية للسياسة الخارجية للجمهورية التركية (الرؤية و التوجهات 2002-2018)

محمد سليمان محمود أبو مصطفى

جامعة الأقصى، غزة، فلسطين

البريد الإلكتروني: moh.mustafa22280@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة للتعرف على طبيعة الأبعاد النظرية للسياسة الخارجية للجمهورية التركية بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى قمة السلطة في تركيا، ما رافق ذلك من تحولاً عميقاً في الرؤية السياسية الخارجية للجمهورية التركية، ليس فقط على مستوى التوجهات السياسية؛ بل أيضاً على مستوى التطبيق العملي لمنطلقات جديدة للسياسة الخارجية، لتصبح لديها قدر عال من الفعالية والمرونة في التعامل مع القضايا الخارجية، وفق رؤية مختلفة لمكانة تركيا على المستويين العالمي والإقليمي، وإعادة توجيه السياسة الخارجية التركية في إطار نظريات وتصورات قدمها مفكرو الحزب.

وقسمت الدراسة الى أربع محاور؛ الأول: أسس السياسة الخارجية للجمهورية التركية، والثاني: دوافع التحول في السياسة الخارجية للجمهورية التركية، والثالث: أدوار السياسة الخارجية للجمهورية التركية، والرابع: الأبعاد النظرية للسياسة الخارجية للجمهورية التركية. واعتمدت الدراسة على مقارنة منهجية، قائمة على توظيف مجموعة من المناهج . المنهج الوصفي : الباحث من خلاله يحاول تفسير وتحليل التغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية التركية بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة. وقد سعت الدراسة لتوظيفه في فهم والتحويلات الحاصلة في السياسة الخارجية التركية و انعكاساتها منهج تحليل النظم : يعد من اكثر المناهج استخداماً في تحليل ظاهرة السياسة الخارجية. وقد أصل لهذا المنهج كل من (ديفيد ايستون ، ريتشارد سنايدر ، مايكل بريتشر) . ويعتمد هذا المنهج على أن نظرية السياسة الخارجية تحتوي جملة من المتغيرات ، أي أن جوهر العملية السياسية في التفاعل المجتمعي والمؤسسي. وقد سعت الدراسة لتوظيفه في فهم طبيعة السلوك التركي الخارجي بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم . المنهج المقارن: يعتمد تحليل السياسة الخارجية في الدراسات المعاصرة كثيراً على المنهج المقارن، أو ما يعرف بالسياسة الخارجية المقارنة، التي تعتمد على التحليل المقارن. وقد سعت الدراسة لتوظيفه من جلال التطرق للسياسة الخارجية التركية؛ انطلاقاً من الرؤى والمواقف التي تعتمد عليها الدولة التركية، تجاه العديد من القضايا.

الكلمات المفتاحية: الأبعاد النظرية، السياسة الخارجية، الجمهورية التركية.

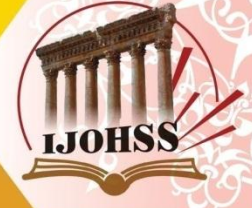
Theoretical Dimensions of the Foreign Policy of the Republic of Turkey (A vision and directions 2002-2018)

Muhammad Suleiman Mahmoud Abu Mustafa
Al-Aqsa University, Gaza, Palestine
Email: moh.mustafa22280@gmail.com

ABSTRACT

The study aimed to identify the nature of the theoretical dimensions of the foreign policy of the Republic of Turkey after the Justice and Development came to power in Turkey. This was accompanied by a profound transformation in the foreign political vision of the Republic of Turkey, not only at the level of political orientations, but also at the level of practicing new starting points for politics of foreign affairs, so that it has a high degree of effectiveness and flexibility in dealing with foreign issues, according to a different vision of Turkey's position at the regional and global levels, and reorienting Turkish foreign policy relations within the framework of theories and perceptions presented by the party's thinkers. The study was divided into four axes: the first, the foundations of the foreign policy of the Republic of Turkey, the second, the motives for the shift in the foreign policy of the Republic of Turkey, the third, the roles of the foreign policy of the Republic of Turkey, and the fourth, the theoretical dimensions of the foreign policy of the Republic of Turkey. The researcher tries through it Interpret and analyze the changes that occurred in the Turkish foreign policy after the Justice and Development Party came to power. The study used this approach to understand the transformations and their repercussions that occurred in Turkish foreign policy. Systems analysis approach: It is one of the most used approaches in analyzing the phenomenon of foreign policy. It was originated by David Easton, Richard Snyder, Michael Preacher. This approach is based on the fact that foreign policy theory comprises a set of variables, which is the base of the political process in societal and institutional interaction. The study sought to employ this approach in understanding the nature of the Turkish foreign behavior after the Justice and Development Party came to power. Comparative approach: Foreign policy analysis in contemporary studies relies heavily on the comparative approach, or on what is known as comparative foreign policy, which relies on comparative analysis. The study sought to employ it by addressing the Turkish foreign policy based on the visions and positions on which the Turkish State depend on many issues.

Keywords: theoretical dimensions, foreign policy, the Turkish Republic.



المقدمة

تتشكل العلاقات بين الفاعلين الدوليين من خلال ممارسة السياسة الخارجية للوحدة الدولية، كما تهتم السياسة الخارجية بدراسة المؤثرات والدوافع، سواء أكانت تلك المؤثرات والدوافع داخلية أو خارجية، بالإضافة إلى القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية التي تهتم بها، وتخطط لها الوحدة الدولية في محيطها الخارجي. تلعب البيئة الإقليمية للدول دوراً هاماً في تشكيل مكانة الدولة، وتحديد نمط وطبيعة علاقاتها الخارجية، وتعتبر السياسة الخارجية أحد أبرز أدوات الدولة لتحقيق أهدافها وتحسين مكانتها على المستويين العالمي والإقليمي، وتعد الجمهورية التركية إحدى الدول الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط، والتي تشكل البيئة الإقليمية محدداً لتوجهاتها الخارجية، وعلية اتبعت تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم سياسية خارجية قائمة على الحفاظ على أمنها وتحقيق مصالحها، استناداً إلى نظريات سياسية تعتبر أن موقع تركيا، وتاريخها، يجعلها مستعدة إلى التحرك الإيجابي في كافة المجالات، وخصوصاً جوارها الجغرافي، بناء على ذلك، تغير التفكير السياسي التركي، من خلال بروز قيادة تركية مستنيرة، عملت على إعادة هندسة السياسة الخارجية التركية، عملت السياسة التركية بمسارين؛ هما أولاً: مد جسور التعاون مع الدول العربية، سواء كان ذلك بشكل تعاون ثنائي أو تعاون جماعي، وثانياً: مخاطبة الشعوب من خلال استخدام أدوات القوة الناعمة، والقوة الثقافية التركية وهو ما يؤهل تركيا لتلعب دوراً بارزاً. تأسيساً على ما سبق، سعت الدراسة للوقوف على الأبعاد النظرية للسياسة الخارجية للجمهورية التركية، من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: أسس السياسة الخارجية للجمهورية التركية.

المحور الثاني: دوافع التحول في السياسة الخارجية للجمهورية التركية.

المحور الثالث: أدوار السياسة الخارجية للجمهورية التركية.

المحور الرابع: الأبعاد النظرية للسياسة الخارجية للجمهورية التركية.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة الأساسية في معرفة توجهات السياسة الخارجية التركية، من خلال تحليل الأبعاد النظرية للسياسة الخارجية التركية، وهذا ما سعت الدراسة إلى الوقوف عليه، من خلال الإجابة على التساؤل التالي: ما أثر التوجهات السياسية الخارجية التركية في تعزيز مكانتها الإقليمية؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة لتحقيق التالي:

- الوقوف على طبيعة السياسة الخارجية للجمهورية التركية.

- قراءة وتحليل الأبعاد النظرية للسياسة الخارجية للجمهورية التركية.

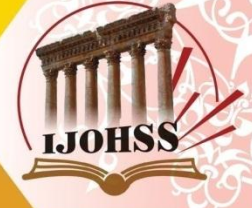
- استعراض النظريات المفسرة للسياسة الخارجية للجمهورية التركية

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على ثلاثة مناهج علمية هي: المنهج الوصفي، منهج تحليل النظم، المنهج المقارن.

المحور الأول: مرتكزات السياسة الخارجية للجمهورية التركية

تشكل الجمهورية التركية نقطة التقاء بين الحضارتين الشرقية الغربية، وذلك يقتضي التعامل بإيجابية مع معطيات عدة: تاريخية وحضارية لا يمكن تجاهلها، وهذا ما يظهر جلياً في انتهاجها سياسةً خارجيةً، أصبحت تصاغ في إطار "التصور العثماني الجديد"، المستند إلى نظرية (العمق الاستراتيجي) لأحمد داود أوغلو الذي بدأ تجسيدها منذ عام 2005 (علوان، 2012: ص65). ومن ثم، برزت توجهات جديدة تتمثل بتأثير البعد الحضاري في السياسة الخارجية التركية، الذي أدى إلى توطيد علاقاتها بالعالمين العربي والإسلامي، حين ظهر مصطلح "العثمانيون الجدد" الذي يعبر عن مئيل صانع السياسة الخارجية التركية، إلى توثيق علاقاته بدول العالمين العربي والإسلامي، وفق منظور حضاري قائم على نسج علاقات جديدة مع مناطق التأثير التاريخي، من خلال



تفعيل دورها في منظمة المؤتمر الإسلامي التي استطاعت تركيا من خلالها، إقامة علاقات مع العمق الآسيوي والأفريقي.

وهكذا كان لا بدّ لتركيا أن تتجه نحو الشرق والجنوب، وتعيد النظر في سياساتها وروابطها بالمناطق القريبة منها الجيو استراتيجيا (أوغلو، 2011: ص249)، كما يظهر تأثير البعد الحضاري في سياسة تركيا الخارجية، من خلال تحمّلها تبعات السلطنة العثمانية؛ إذ أجبرت تركيا الحديثة على تحمّل ديون السلطنة العثمانية المنهارة وتسديدها، وهو أمرٌ عرقل عملية الفصل التاريخي والسياسي والحضاري التي حرص مصطفى كمال أتاتورك على تشييدها، بتميز الجمهورية التركية الحديثة عن السلطنة العثمانية. (عبد الفتاح، 2009)

لقد سعت السياسة الخارجية التركية الجديدة للتأثر والتأثير المتبادل؛ حيث حاولت دوماً تجسيد القوة الناعمة في كثير من الأحيان، وأن تكون طرفاً مبادراً لا ينتظر ما سيجري، حيث يقول (أردوغان) بهذا الصدد: "إن تركيا دائماً لاعب رئيس، ولا يعجبها دورها كمشاهد فقط في أي أزمة أو قضية إقليمية" (عبد المنعم، 2011). إن لتركيا دوراً فاعلاً ومؤثراً في أي نظام أمني أو اقتصادي في المنطقة. وقد تعزز هذا نظراً لضعف النظام الإقليمي العربي وهشاشته، وفقدانه الإرادة السياسية الجماعية لحل أية أزمة عربية، مما أفسح المجال أمام الدول الإقليمية للقيام بدور رئيس وفعال، مثل: الدور التركي والإيراني، إلى الحد الذي وصف به النظام العربي بأنه يحتضر، فلا هو حي يرجى، ولا ميت فيرثى. (السرْحان، ص232) وعليه، حظيت السياسة التركية قبولاً على الصعيدين الداخلي والخارجي، والتي ارتكزت على استعادة البعد الحضاري والثقافي للسلطنة العثمانية التي أصبحت مصدر قوة إضافية لتركيا، يؤهلها للقيام بدور القائد الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، خاصة أن تركيا تمتلك مقومات تجعلها في الصدارة، كواحدة من الفاعلين المؤثرين في الإقليم (الحضرمي، 2010: ص10)

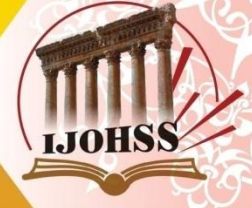
لقد انقسم العرب على الصعيدين الرسمي والشعبي في نظرهم إلى السياسة التركية إلى فريقين؛ الأول: أبهرته التجربة التركية، ودعا إلى محاكاتها، لكن دون ممارسة أي فعل على أرض الواقع، يدلل على ذلك الاستقبال الحافل الذي حظي به (أردوغان) في زيارته إلى مقر الجامعة العربية، أثناء اجتماع مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب للدورة العادية (136) في ديسمبر 2011، وإلقائه كلمة في الجلسة الافتتاحية. والفريق الثاني: يرى في القوة التركية حلماً بالعودة إلى طموحات السلطنة العثمانية في المنطقة العربية. وبالتالي: فعلى النظام العربي أن يعيد تأهيل نفسه، وأن يتعامل مع أية قوة إقليمية على مبدأ الندية والشراكة، وهذا ما يضمن تحقيق المصالح المتبادلة، وكسب أي طرف إلى دائرة التحرك الإيجابي العربي. وبعبس ذلك، فسوف تحقق القوى الإقليمية المختلفة المكاسب على حساب العرب، سواء في إطار العلاقات الجماعية أو الثنائية. (خضيرات، 2016: ص525)

لذلك، تطلعت تركيا إلى تحقيق أهداف معينة ومتعددة في الداخل والخارج، من خلال تنشيط دورها الإقليمي على المستويين الداخلي والخارجي، وتتمثل هذه الأهداف بما يلي: (الشلبي، 2017: ص20)

- **الأهداف الداخلية** : توسيع القاعدة الشعبية لحكومة حزب العدالة والتنمية، وتأكيد جدارتها في إدارة الدولة، وتقوية موقفها السياسي في مواجهة خصومها السياسيين.

- **الأهداف الخارجية**: مد جسور التعاون وتوثيق علاقاتها بمحيطها الإقليمي، بما يضع تركيا في مقدمة القوى الإقليمية الفاعلة، ويعيد حضورها لمكانتها في العالمين العربي والإسلامي، على نحو يتيح لتركيا توظيف كل ذلك دولياً في علاقاتها مع الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، بما يحقق المصالح التركية في فضاءات دولية مهمة. لقد أسست الجمهورية التركية سياستها الخارجية، وفق منطلقات رئيسة تؤهلها للعب دور إقليمي ريادي، والتي تمحورت مبادئها بما يلي: (يحيوي، 2018: ص16)

1. تأسيس علاقات قائمة على التعاون مع الدول المجاورة جغرافياً، وفق رؤية سياسية ودبلوماسية، تعمل على إيجاد صيغة توافقية لحل جميع قضايا الصراع العالقة، بتغليب لغة الحوار والتفاوض.
2. العمل بمنطق الأمن المشترك للجميع، بموازنة الحرية مع الأمن، ومواجهة الأخطار الأمنية التي تواجه تركيا، باعتبارها دولة مركزية في الأقاليم، وإقامة تعاون استراتيجي وأمني مع جميع الأطراف، خاصة سوريا والعراق بسبب قضية الأكراد.

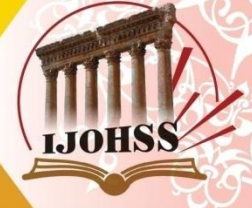


3. التخلي عن سياسة المحاور والاستقطابات، والتوجه إلى سياسة موازنة العلاقات مع مختلف القوي العالمية، وقد ظهر هذا في رفض تركيا استخدام أرضيتها للعدوان على العراق.
 4. تأكيد حضور تركيا كفاعل إقليمي مؤثر وقوي، من خلال لعب دور الوساطة في كل من الأزمة اللبنانية، وأزمة القوقاز.
 5. توظيف القوة الناعمة في استقطاب العديد من الشركاء عبر مداخل عدة، أهمها: الدبلوماسية الإنسانية، والقوة الثقافية، والإعانات الاقتصادية، وهذا يؤكد تراجع الطابع الأمني للسياسة الخارجية، وتعزيز مبدأ حوار الحضارات، والتعاون المشترك مع جميع الأطراف.
- نتيجة تلك المنطلقات، أسست تركيا سياسة خارجية بها قدر عالٍ من المرونة نتجه نحو تعميق العلاقات بمحيطها الجغرافي، خاصة الدول التي لديها قواسم مشتركة، وتتمثل بالبعد الديني والتاريخي والثقافي، باعتماد منهج قائم على التصالح مع إرثها الحضاري والتاريخي، وتفعيل علاقاتها الخارجية من أجل تحقيق هدف استراتيجي، وهو تأكيد حضورها، ودورها الإقليمي، واستعادة صورتها الحسنة داخل العالمين العربي والإسلامي، وهذا يحقق لتركيا لعب دور أكبر وأكثر فعالية على الساحة الدولية، من خلال دورها الإقليمي. (السعيد، 2014: ص47)

المحور الثاني: دوافع التحول في السياسة الخارجية للجمهورية التركية

هنالك مجموعة من العوامل والمتغيرات تشكل دافعاً للتحول في السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية، والتي يمكن رصدها من خلال الجوانب التالية:

1. حالة الفراغ التي تشهدها المنطقة العربية، نتيجة انهيار النظام الإقليمي العربي: (لينم، 2010: ص211)؛ فبعد الاحتلال الأمريكي للعراق أضحت تركيا تواجه تحديات مضاعفة، وتهديدات نابعة من منطقة الشرق الأوسط، أبرزها التحدي الكردي خاصة بعد منح الأكراد إقليمًا شبه مستقل، كما تواجه تركيا التحدي الإيراني، وخاصة تزايد النفوذ الإقليمي الإيراني بعد احتلال العراق، مما أدى إلى تراجع ثقة تركيا بحلفائها في حلف الناتو، واقتناعها بأنهم غير مهتمين بأمنها القومي في مواجهة التحديات النابعة من منطقة الشرق الأوسط. وعليه، أدرك صانع القرار التركي أن على تركيا أن تلعب دوراً إقليمياً في المنطقة، للتمكن بفعالية في المشاركة في تحديد الأجندة الإقليمية.
2. تراجع دور الولايات المتحدة في المنطقة: لقد نتج عن تراجع دور الولايات المتحدة في المنطقة، إعطاء حركة هامشية لبعض القوي في المنطقة للاستفادة منه، وفي هذا الإطار تأتي التحركات التركية والمصرية والسعودية.
3. تراجع جهود الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي: لا تزال أوروبا المسيحية تحمل في علاقاتها مع تركيا، إرث تاريخ الصراع العثماني الأوروبي منذ عام 1453، حيث ترى أوروبا أن تركيا تختلف عنها حضارياً، وبالتالي: لا مكان لها في المشروع الحضاري الأوروبي (نور الدين، 1998: ص94). كما أن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، سيجعل الاتحاد على حدود مشتركة مع منطقة مليئة بالنزاعات (سوريا، إيران، العراق)، وهذا ما يخيف الاتحاد الأوروبي.
- ويعتبر تعثر انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي أحد الأسباب التي دفعت تركيا لمراجعة حساباتها وخياراتها، حيث ترسخت قناعة لدى صانع القرار التركي أن الأمن القومي التركي ومصالحها ذات الأبعاد الاستراتيجية، مرتبطة أكثر بالدائرة الجغرافية العربية والإسلامية، الأمر الذي أدى إلى إقامة شراكة استراتيجية مع البلدان العربية والإسلامية. (جوهر، 2009: ص152)
4. إن منطقة الشرق الأوسط هي المجال الجغرافي الوحيد في الجوار التركي والذي يمكنها فيها أن تلعب دوراً إقليمياً دون الاصطدام بقوى عالمية، بالمقارنة بالقوقاز حيث النفوذ الروسي، وألبانيا، والبوسنة والهرسك، حيث النفوذ الأوروبي.
5. صورة تركيا الإيجابية عند شرائح عربية واسعة، فلأول مرة ترحب قطاعات عربية واسعة ترحيباً غير مسبوق بالدور التركي في المنطقة منذ عام 1923، والدعوة للاستفادة من النموذج التركي، والتجربة



التي تقدمها في الجانب السياسي، مثل: التداول السلمي للسلطة، وإدماج التيارات الإسلامية في العملية الديمقراطية. (اللباد، 2009)

6. **المصالح الوطنية التركية في المنطقة**، حيث تأخذ المصالح التركية الصور الآتية:

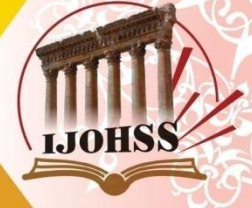
- تشكل المنطقة العربية سوقاً مميزاً للمنتج التركي.
- تملك المنطقة العربية احتياطات النفط والغاز والتي تشكل عنصر جذب لتركيا، والتي يتردد الطلب فيها على الطاقة لسببين؛ تعاضد قدرات وإمكانات الاقتصاد التركي، وبالتالي: تزداد الحاجة للطاقة لتشغيل المركب الصناعي التركي، وطموح تركيا لتصبح ممراً لإمدادات الطاقة إلى الدول الأوروبية، بما يعزز وضعها الاستراتيجي ويقويه.
- وجود تقارب ثقافي وحضاري بين الدول العربية وتركيا، إضافة إلى وجود قواسم وتاريخ مشترك بين تركيا والعرب، وهذا ما جعل تركيا عنصراً فاعلاً ومميزاً في المنطقة.
- 7. **أثر وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا**: كان للخلفية والمرجعية الفكرية لحزب العدالة والتنمية، الدور الواضح في إعادة توجيه السياسة الخارجية التركية للعب دور أكثر فعالية في المنطقة العربية، ولأن تركيا دولة مركز تتطلع للعب دور دبلوماسي وسياسي في المنطقة لضمان تحقيق الأمن والاستقرار، باستخدام القوة الناعمة لتعزيز مكانة تركيا على المستويين الإقليمي والدولي. (جوهر، 2009: 154)

المحور الثالث: أدوار السياسة الخارجية للجمهورية التركية

رافق انتهاء حقبة الحرب الباردة زيادة في أهمية دور الدولة، بعد انخراط العديد من الدول في تفاعلات العلاقات الدولية؛ نتيجة للتحرر من حالة التجاذب والاستقطاب، بذلك ازداد مستوى التفاعلات بين الدول وبالتالي، نشأ نظام عالمي جديد، أصبح فيه الدور للدولة الأهم بسبب تزايد مستويات العولمة، لذا أصبح هناك تفاعل أكثر بين الدول، وازداد تداخل المصالح بين الدول، وأصبحت المصالح الوطنية تتداخل مع المصالح الدولية (أبو النصر، 2011: ص117). وانتقل مفهوم الدور من علم الاجتماع والنظريات البنوية إلى مجال السياسة الخارجية؛ بهدف دراسة دور الدولة كفاعل، ضمن مجموعة من الفواعل الأخرى في النظام الدولي، على اعتبار أن الدولة تعبر عن إرادتها ضمن سلوك سياسي خارجي (الفاق، 2015: ص22). وعرف "ستيفن لكر" الدور في السياسة الخارجية، بأنه: "مجموعة من تصورات مهندسي السياسات الخارجية لعناصر دولهم في النظام الدولي". (صبري، 2013: ص2)

ويعرف "صايل السرحان" الدور بأنه: "مجموعة من العوامل التي تتمثل في هوية المجتمعات والدول، ومنظومة القيم السياسية السائدة فيها، وخصائصها القومية، وتاريخها، ومعتقداتها السياسية، ومقدراتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية. وبحسب نظرية الدور، تمارس كل دولة دور في إطار سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، وتطوير علاقاتها مع الدول الأخرى، ويشكل أداء الدور رؤية سياسية ذات أبعاد واضحة بالنسبة لأهداف الدولة الوطنية، وتتمايز أدوار الدول بعضها عن بعض، تبعاً للاختلاف السياسي واختلاف الرؤية، ورؤية كل منها للظواهر والأحداث السياسية". (السرحان، 2011: ص274-275)

وللدور في السياسة الخارجية خصائص لأنه ليس مجرد تصور، يقدمه صانع السياسة الخارجية؛ بل يرتبط أساساً بتجسيده على أرض الواقع عن طريق الممارسة، ومن الممكن أن تلعب الدولة أكثر من دور واحد في آن واحد، وهذا مرتبط بمدى وحجم تأثيرها، كما يرتبط دور الدولة بالمستوى والنطاق الجغرافي؛ فهو إقليمي، أو دولي، وتتوزع الأدوار في السياسة الخارجية بحسب مستوياتها؛ فهناك ما يتعلق بالمستوى الداخلي، أو المستوى الإقليمي، أو الدولي. وتكون الأدوار التي تختص بشؤون الدولة الداخلية أكثر ميلاً للعزلة والنأي بالنفس، وتحم عن التدخل بشؤون الدول الأخرى إلا بقدر ما يتعلق بتعزيز مصالحها الداخلية. وهناك الأدوار الإقليمية التي ترتبط بمجموع الأدوار التي تؤديها الدولة على الصعيد الإقليمي، سواء في تعاملها مع النظام الإقليمي ككل، أو في تعاملها الثنائي مع دول الإقليم كل على حدة. وأما الأدوار الدولية فتكون متعلقة بأدوار تتعدى الإقليم؛ لتمارس تأثيراتها على المستوى الدولي. (يحيى، 2020: ص27)



ومن الأدوار البارزة على المستوى الإقليمي؛ دور "التكامل الإقليمي"، وفيه يرى صانع السياسة الخارجية أن دولته مسؤولة عن توحيد مجموعة الدول التابعة للإقليم، الذي تتواجد فيه الدولة في إطار من التعاون على مختلف المستويات السياسية، والاقتصادية، والثقافية. وينسب "دور الهيمنة الإقليمية"، إلى "ديفيد مايرز" الذي يتناول مفهوم "الهيمنة الإقليمية"، وبحسبه؛ فإن الدولة تمتلك فيه قوة كافية للسيطرة على النظام الإقليمي، بحيث يصبح تابعاً لها توجهه كما تشاء.

(يحيى، 2020: ص27)

من هنا؛ فإن مفهوم الدور يتميز بمجموعة من الخصائص، وهي كالآتي: (سليم، 1998: ص48-49)
أولاً: لا ينصرف مفهوم الدور الى مجرد تصور صانع السياسة الخارجية لهذا الدور، ولكن يشمل أيضاً كيفية ممارسته في مجال السياسة الخارجية، ووضع الخطط الكفيلة بذلك.

ثانياً: أن مفهوم لا يشمل فقط تصور صانع السياسة الخارجية للدور الذي تضطلع به دولته، ولكن يشمل أيضاً تصوره للدور الذي يؤديه أعدائه الرئيسيون في النسق الدولي.

ثالثاً: ممكن أن تلعب الوحدة السياسية أكثر من دور في آن واحد؛ بل إن هذا الوضع الأكثر شيوعاً.

رابعاً: ممكن أن تلعب الدولة دوراً مهماً معيناً على المستوى العالمي، ودوراً آخر على المستوى الإقليمي.

بناء على ما سبق، يتطلب تعامل الوحدة الدولية مع النسق الدولي ووحداته، أن تحدد الوحدة الدولية لذاتها وللآخرين طبيعة موقعها في هذا النسق والوظيفة، التي تؤديها في إطاره بشكل مستمر، وماهية العلاقات الدولية الرئيسية للوحدة، هو ما يعبر عنه بالدور الذي تؤديه الوحدة في النسق الدولي. وعلى هذا؛ فإن لكل وحدة دولية دوراً في النسق الدولي، يصبح أحد علامات سياستها الخارجية (سليم، 2011: ص45). ويهتم الدور الوظيفي كإطار نظري لدراسة سلوك الدول، بالتركيز على مفهوم أو متغير الدور في ميدان السياسة الخارجية، ويتم تصوير دول العالم وكأنها تلعب أدواراً أو وظائف مختلفة، وفق طبيعة الدوافع أكانت صراعية أم تعاونية.

ويتضح ذلك عندما قام أحمد داوود أوغلو في عام 2013، بمراجعة ثانية لدور السياسة التركية، داعياً إلى تبني الدبلوماسية الإنسانية التي تقوم على أبعاد ثلاثة: (قدوره، 2015: ص7)

البعد الأول: الداخلي يجب العمل على حل القضايا التي تواجه المواطنين الأتراك، وتسهيل سبل عيشهم وتحسين أوضاعهم، بيجاد فرص عمل لهم في الداخل والخارج

البعد الثاني: إنساني بالقيام بأعمال الإغاثة، بسبب صعوبة الأوضاع الإنسانية في دول الجوار الجغرافي، وتدفق اللاجئين وتقديم الدعم الإغاثي والإنساني لدول أفريقيا وآسيا الوسطى والبلقان، باعتبارها مناطق حيوية للمصالح التركية.

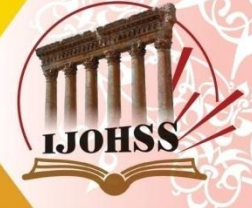
البعد الثالث: الدولي ويكون بالعمل في المنظمات الدولية، وخاصة الأمم المتحدة من أجل التأثير في قراراتها، وحشد التأييد للقضايا العادلة، والعمل على تسوية النزاعات.

ويمكن تحديد ثلاثة أدوار رئيسة بارزة للسياسة الخارجية التركية عبر مراحلها المختلفة، وهي:

1. القاعدة الأمنية

يعتبر هذا الدور من أهم الأدوار التي تقوم به السياسة الخارجية التركية، وأكثرها ثباتاً واستمرارية، إذ يعود هذا الدور إلى عام 1950، عندما تحولت تركيا إلى قاعدة أمنية متقدمة للاستراتيجيات الغربية في الأقاليم المحيطة بها. فقد أقامت الولايات المتحدة وحلف الناتو قواعد عسكرية في مناطق عديدة من تركيا، وتعتبر قاعدة انجبرليك من أشهر القواعد في الأراضي التركية، كما يعتبر نشر الدرع الصاروخية، وبطاريات صواريخ الباتريوت على الحدود السورية، وعلى مقربة من الحدود الإيرانية استمراراً لهذا الدور الوظيفي الذي تقوم به تركيا في المنطقة. (التولي، 2011: ص118)

وعليه، اتجهت تركيا إلى اعتماد استراتيجية خاصة بها في منطقة الشرق الأوسط، وهي ألا ترتبط ارتباطاً عضوياً أو كلياً بالولايات المتحدة، وفي نفس الوقت ألا تواجه أو تعادي الولايات المتحدة؛ ولهذا فإن أحمد داود أوغلو الذي يعد المنظر الاستراتيجي للسياسة التركية الجديدة، نجده واعياً بأهمية تركيا بالنسبة للولايات المتحدة، حيث عمل على الربط بين مصالح تركيا الوطنية، وتحقيق المصالح الأمريكية في قوس جغرافي كبير ممتد بين آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط وحتى شرق البحر المتوسط. وفي المنظر الاستراتيجي الإسرائيلي



والأمريكي، تشكل تركيا ركناً لا يستغنى عنه في أي استراتيجية تعد للشرق الأوسط، وهي حاجة يفرضها الموقع الجيوسياسي لتركيا من وجوهه الأساسية، خاصة الجغرافية والديمقراطية والاقتصادية والسياسية، فضلاً عن العسكرية، وباتت الولايات المتحدة مدركة للصعوبات التي تواجهها في المنطقة، وترى في تركيا احتياطاً استراتيجياً يمكن الركون إليه؛ ليشكل عامل استقرار وحاجة ضرورية في الأزمات المعقدة. (الربضي، موقع إلكتروني)

2. دور الموازن

هذا الدور يعني أن الدولة تضطلع بمسؤولية التوازن القائم بين طرفين، أو مجموعة من الأطراف المتنافسة أو المتصارعة، بما قد يتضمنه ذلك من الانحياز إلى طرف أو مجموعة منها في مواجهة الطرف الآخر، والمجموعة الأخرى لحفظ التوازن، وذلك بغرض تحقيق مكاسب مباشرة، أو احتواء مصادر التهديد المحتملة، عند بروز ما يمكن أن يؤثر في النظام الإقليمي أو الدولي، وفي مصالح الدولة نفسها. وقد قامت تركيا بدور الموازن الإقليمي في العديد من قضايا الشرق الأوسط؛ كالصراع العربي الإسرائيلي، كما قامت بهذا الدور لسوريا في مواجهة ما سمي بحلف الاعتدال العربي بين عامي (2005-2011). (تافزي، 2017: ص23)

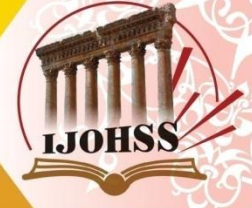
وتقوم تركيا بدور الموازن الإقليمي والدولي بكيفية مركبة، سواء بشكل طبيعي أو بشكل قصدي، استجابة لما تطلبه السياسات الأخرى، وهنالك تداخل بين الأبعاد الموضوعية والقصدية لهذا الدور، وفي نفس الوقت تداخل بين ما تريده تركيا لنفسها، وما يريده الآخرون منها. وهنا، تؤدي تركيا دور الموازن كجزء من سياسات المكانة، وسياسات الأمن القومي، والتحالف الإقليمي، واحتواء مصادر التهديد، وتعظيم المكاسب من الأطراف المتصارعة. (محفوظ، 2012: ص122)

ويظهر دور الموازن الإقليمي الذي تمارسه تركيا في الساحة العراقية بين مكونات الداخل العراقي بامتداداتها الإقليمية؛ فهي توازن بين العرب السنة أمام العرب الشيعة، والترجمان أمام الأكراد، كما توازن بين الأطراف السنية المتنافسة والإدارة الأمريكية. ولقد اكتشفت الولايات المتحدة وبعد انسحابها من العراق أن حكومة العراق ليست لديها القدرة على حفظ الأمن في البلاد. لهذا؛ برزت في أوساط صنع القرار داخل الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس "بارك أوباما" فكرة إعادة التنسيق مع تركيا، وإعطائها دوراً أمنياً في العراق، تقوم من خلاله بإحداث التوازن مع الدور الإيراني القوي في الداخل العراقي. علاوة على سبق، أصبح دور الموازن الإقليمي ظاهراً في الأزمة السورية، فتركيا توازن بين قوى المعارضة السورية في مواجهة النظام السوري، وهي بذلك توازن بين دور إيران الداعم لنظام الرئيس بشار الأسد، وفي نفس الوقت تحاول تركيا أن توازن بين الدور الروسي والأمريكي في الأزمة السورية. وقد كشفت الأحداث أن كلاً من روسيا والولايات المتحدة، يعملان على استمالة الدور التركي إليهما داخل سوريا، وحدث نفس الأمر تقريباً بالنسبة للأزمة اليمنية، واستطاعت تركيا من خلال دعمها للتدخل السعودي، أن تلعب دور الموازن تجاه إيران التي تدعم جماعة الحوثيين. (بن علي، 2018: ص199)

3. دور الوساطة (الوسيط)

ينصرف هذا الدور إلى تحمل الدولة مسؤولية دولية في التوفيق والوساطة بين الوحدات الدولية في مختلف الصراعات الدولية، ويتحدث الأتراك دومًا عن هذا الدور، وعن أنه بإمكان دولتهم القيام بهذا الدور في النظام الإقليمي والدولي، ويرون أنها تهيأت لذلك لتوافر مجموعة من العوامل لديها، مثل: الموقع الجغرافي بين الشرق والغرب، وتجربة التحديث، والإرادة السياسية، والقوة الناعمة، واتباع سياسة خارجية نشطة. وقد برزت تركيا في هذا الدور، برعايتها لجولات المباحثات السورية الإسرائيلية بين عامي (2008-2009). (الناصر، 2015: ص13)

ويظهر ذلك من خلال توقيع وثيقة سميت رؤية مشتركة بين الولايات المتحدة وتركيا، اعترفت الأولى فيها بالدور التركي كوسيط رئيس في منطقة الشرق الأوسط، على اعتبار أن حرية وصول تركيا إلى جميع الأطراف، يمكن أن يكون مفيداً في أوقات الأزمات، وهو دور مفضل لدى الإدارة الأمريكية، بدل التدخل الروسي أو الصيني أو حتى الأوروبي (الغندور، 2012: ص109). وفي هذا السياق، تأتي إشادة الرئيس الأمريكي السابق "بارك أوباما" بالدور القيادي الذي يقوم به "رجب طيب أردوغان" في الشرق الأوسط. (بن علي، 2018: ص199)



ويبدو أن تركيا ستواصل مبادرات الوساطة، وستواصل حركتها النشطة على مسرح عمليات الشرق الأوسط، ولا سيما على المستوى الداخلي في الدول العربية التي شهدت ثورات شعبية. وقد سبق أن أشار "أوغلو" في هذا الصدد، إلى أن الاختيار ليس بالضرورة الوصول إلى سلام إيجابي، ولكن يمكن اعتبار الوصول إلى وضع يغيب فيه الصراع إنجازاً (عبد القادر، 2012: ص 603). ويأتي ما سبق كمفسر لما قدمه "أوغلو" في مراجعته الثالثة للسياسة الخارجية التركية عام 2014، تحت عنوان (استعادة تركيا). وقد ركز على ثلاثة مرتكزات؛ الأول: هو ترسيخ الديمقراطية داخلياً وحمايتها، ويتمثل المرتكز الثاني: في ديناميكية الاقتصاد، وانعكاس التنمية الاقتصادية إيجاباً على المجتمع، من خلال العدالة في توزيع الدخل. أما المرتكز الثالث: يتمثل في الدبلوماسية النشطة التي تضمن الهيبة والاحترام، لأن أفول النشاط الدبلوماسي يؤدي إلى ضياع هيبة الدولة؛ فتركيا بتاريخها وجغرافيتها السياسية لديها القدرة على لعب دور رئيس إقليمياً ودولياً. وبهذا، أصبحت الدبلوماسية النشطة سمة أساسية لحزب العدالة والتنمية، وفي الوقت نفسه اكتسبت بعداً إنسانياً واسعاً ولم تقتصر على الجوار الجغرافي. (قدورة، 2015: ص7)

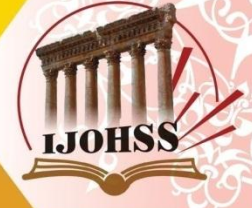
المحور الرابع: الأبعاد النظرية للسياسة الخارجية التركية

1. نظرية العمق الاستراتيجي

تعد نظرية العمق الاستراتيجي إحدى النظريات السياسية المعاصرة، ولها مرتكزان فكري وجغرافي، وهي ترى أن المتغيرات والظروف الدولية التي حدثت بعد عام 2002، تفرض على تركيا إعادة اكتشاف مكانتها؛ كدولة مركز ذات عمق استراتيجي، وتوجه أبرز ملامحها إلى اعتماد جانب جديد في الأهداف، والأداء الاستراتيجي التركي تجاه المناطق التي هي ضمن نطاق العمق الاستراتيجي، وباعتبار أن تركيا إحدى أهم الدول الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، ترتبط بعلاقات تاريخية مركبة مع دول المنطقة العربية، إلا أن هذه العلاقات شهدت شداً وجذباً، تراوحت بين الصراع في بعض الأحيان والارتباط العضوي عبر دولة الخلافة في أحيان أخرى، ثم بدأت هذه العلاقة إلى التغير التدريجي، إلى أن وصلت إلى حالة تشبه القطيعة بين تركيا ومحيطها التاريخي في المنطقة العربية بعد انهيار الخلافة. (السويداني، 2018: ص 45)

أسس نظرية العمق الاستراتيجي منظر ومفكر السياسة الخارجية التركية "أحمد داوود أوغلو"، والذي شغل منصب وزير الخارجية ورئاسة الوزراء سابقاً. وقد استطاع من خلال هذا المصطلح الجمع بين العمق الجغرافي، والعمق التاريخي للدولة التركية، تحت إطار واحد اسمه العمق الاستراتيجي اتسم بالحركية والجدانية. وجوهر النظرية يقوم على أن قيمة الوحدة الدولية في العلاقات الدولية يقوم على موقعها الجيوستراتيجي، وعمقها الحضاري والثقافي. وعليه، يتم النظر إلى الجمهورية التركية وفقاً لنظرية العمق الاستراتيجي، على أنها دولة مركزية تتميز بالعمق الجغرافي، كما تمتلك إرثاً حضارياً، وعمقاً تاريخياً يتمثل بإرث السلطنة العثمانية، والذي انعكس على طبيعة وواقع الدولة التركية المعاصرة، بوجود نماذج من العناصر البشرية المختلفة والواقعة تحت مظلة الدولة التركية. (المديني، 2010: ص 3808)

كما تستند نظرية العمق الاستراتيجي على مجموعة من التوجهات والتصورات الأساسية، يتصدرها الاستعداد للتصالح مع إرث تركيا الإسلامي والعثماني داخلياً وخارجياً. فداخلياً: يحقق التصالح مع الإرث العثماني، وإعادة تعريف المواطنة، وتقبل تعدد الأعراق والثقافات، مع درجة أعلى من التسامح في تعريف العثمانية، والتخفيف من حد القطيعة مع هوية تركيا باعتبارها دولة إسلامية. أما خارجياً: يتمثل في إعادة تفعيل السياسة الخارجية التركية، من خلال إحياء إرث السلطنة العثمانية، بالاعتماد على الإرث التاريخي والثقافي للسلطنة العثمانية والذي استمر لفترة طويلة، ويتطلب ذلك إعادة تعريف هوية تركيا القومية والاستراتيجية (بولنت، 2009). وهو ما عبر عنه صاحب النظرية بقوله: "إن المسافة التي تفصل تركيا عن الدول الأخرى ستبقى كما هي، ورغم ذلك فهناك إدراك جديد للجنور التاريخية والثقافية لتركيا نسبة إلى محيطها، بما يشيد تصوراً جغرافياً جديداً، فهذه المسافة الفعلية، والمشكلات السابقة التي أعاققت اندماج تركيا في هذه المناطق لم يعد لها معنى بالنسبة لصنع السياسة الخارجية". (زغدار؛ رملي، 2014: ص 51)



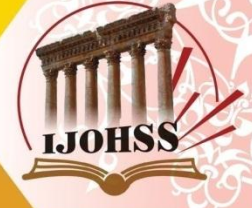
من خلال ما سبق، تبلور أن السياسة التركية بوصول حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم، فهم للبينتين الإقليمية والدولية على حد سواء، فضلاً عن متغيرات البيئة السياسية الداخلية التركية، والتي أفرزت توجهها إسلامياً قوياً لدى الرأي العام التركي، بضرورة أن تمارس تركيا دوراً أكثر حيوية، يعتمد على القوة الناعمة في المناطق التي يوجد لتركيا مصالح استراتيجية وقومية، وتفعل الدور التركي، والعودة بتركيا إلى الساحة الدولية من خلال سياسة حكيمة ارتكزت على ستة مبادئ عملية، هندستها وزير خارجية تركيا "أحمد داوود أوغلو" عام 2001، في كتابه (العمق الاستراتيجي)، هذه المبادئ هي: (بولنت ، 2009)

1. **مبدأ التوازن السليم بين الحرية والأمن:** هذا المبدأ يساعد الدول في التأثير في محيطها، من خلال اقتناع "أوغلو" أن مشروعية الأنظمة السياسية، تنطلق من مدى قدرة الدولة على توفير الأمن لشعوبها دون تقليص حرياتهم، وما لم تحصل دولة من الدول على إقامة توازن بين الحرية والأمن بداخلها، فستكون عاجزة عن التأثير في محيطها، كما أن الأنظمة التي توفر الأمن لشعوبها في ظل غياب الحريات، ستتحول مع الوقت إلى أنظمة سلطوية. والأنظمة التي تضحي بالأمن بدعوى أنها تفتح الكثير من الحريات، ستصاب بحالة من الاضطراب المخيف، خاصة بعد التحولات التي شهدتها العالم بعد أحداث أيلول/سبتمبر 2001. ويقول "أوغلو" في هذا الصدد: "إن 11 أيلول/سبتمبر، دفع الولايات المتحدة إلى أن تستبدل بالنظام العالمي الجديد المستند إلى خطاب الحريات والذي ساد بعد الحرب الباردة، نظاماً عالمياً جديداً، مستنداً إلى المفهوم الأمني". إن نجاح تركيا في تحقيق هذه المعادلة من خلال توسيعها مساحة الحرية دون أن تغامر بأمنها، تعتبر نقطة جديرة بالملاحظة والانتباه. وتجسيدا لنظرية العمق الاستراتيجي، قامت تركيا بإصلاحات قانونية وحقوقية عديدة، منها القوانين التي توسع نطاق الحرية الفردية، وتتلاءم مع الكرامة الإنسانية.

2. **مبدأ صفر المشكلات مع دول الجوار:** يفرض هذا المبدأ حل المشكلات العالقة مع دول الجوار وتصفيتهما بعقد اتفاقات شراكة ومعاهدات ثنائية، والانتقال بالعلاقات إلى علاقات حسنة وتعاونية، والعمل على استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية داخل تلك الدول، وتحقيق هذا المبدأ يمنح السياسة الخارجية التركية قدرة على المناورة

(غريب، 2018: ص29). وموقع تركيا الجغرافي، يجعلها وفقاً لرؤية "أوغلو" أن تصبح عنصراً فاعلاً لا في إقليم واحد تنتمي إليه؛ بل في مختلف الأقاليم التي تعتبر نفسها أنها تنتمي إليها، ونقل تركيا من صورة البلد المحاط بالصرعات، إلى بلد يقيم علاقات تعاون مع الجميع، وأبرز مثال على ذلك علاقتها مع العراق وسوريا التي تحولت إلى علاقات تعاونية، وعملت منذ منتصف عام 2009 على تأسيس لجان استراتيجية، ولقاءات حكومية مشتركة تناقش تفاصيل القضايا الثنائية مع هذه الدول. كذلك علاقات تركيا مع جورجيا وبلغاريا وأوكرانيا، وكما ألغت تركيا تأشيرات الدخول مع سوريا، وطاجكستان، وألبانيا، والأردن، وروسيا، وليبيا. وبالتالي: صارت تركيا من بلد محاط بالأعداء إلى بلد محاط بالأصدقاء، وترتب عليه زيادة في حجم التبادل التجاري بين تركيا والدول المحيطة، في سبتمبر/أيلول 2009. وفي مقابلة صحفية مع "أوغلو" بمركز للدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة، أكد على سعي تركيا إلى إحلال السلام، وإنهاء الصراعات المحيطة بتركيا في البيئة الإقليمية، من خلال تبني استراتيجية المشاركة الفعالة لتحقيق مبدأ (تفسير المشكلات). وتتم استراتيجية المشاركة الفعالة وفقاً لـ "أوغلو"، من خلال الحوار السياسي الرفيع مع جميع الأطراف، والعمل على أن يكون الأمن للجميع وليس لطرف دون الآخر (عبد القادر، 2009: ص582). وهدفت تركيا من وراء هذه السياسة لتحقيق أهداف أساسية، أهمها توفير بيئة وظروف عمل مناسبة للحكومة التركية على الصعيد الداخلي والخارجي، والتخفيف من مخاوف بعض الدول الإقليمية الأخرى، وكذلك ترسيخ أسس التكامل وليس التنافس

3. **مبدأ الدولة الفاعلة القادرة على التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار:** يقصد بذلك المبدأ، قدرة تركيا على التأثير، ولعب دور محوري في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار، خاصة في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى. فقد كان لنجاح التأثير التركي في أزمته البوسنة والهرسك وكوسوفو في فترة التسعينيات من القرن الماضي، دافعاً مشجعاً لانتهاج مبدأ التأثير في القضايا الداخلية والخارجية لدول الجوار، وذلك من خلال مبادرات وساطة وإصلاح قدمتها تركيا في أكثر من مناسبة، كالوساطة التركية بين سوريا وإسرائيل، كذلك المبادرة التركية البرازيلية فيما يخص الأزمة النووية الإيرانية، بالإضافة إلى محاولاتها



للتوصل إلى حل توافقي بين الرفقاء اللبنانيين في مبادرتها مع قطر في عام 2010. ويؤكد وزير الخارجية أن الصورة السلبية، والإدراك الخطأ، وأزمة ثقة بين العرب (تأطرت هذه الصورة السلبية في زعم الأتراك أن العرب خانوا الدولة العثمانية وطعنوها في ظهرها، وزعم العرب أن الأتراك قد احتلوا العرب أربعة قرون)، ولكن تركيا استطاعت من خلال سياستها البراغماتية أن تبني جسور التواصل الفعال مع العرب (أوغلو، 2011: ص613). مثل هذه المبادرات، جعل لتركيا دوراً مؤثراً في الساحة الدبلوماسية للشرق الأوسط.

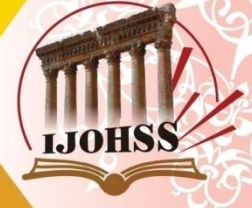
4. **مبدأ السياسة الخارجية متعددة الأبعاد:** يركز هذا المبدأ على أن العلاقات بين الفاعلين الدوليين ليس بعضها بديلاً عن البعض الآخر؛ بل هي متكاملة فيما بينها، كما يمكن لتركيا أن توطن العلاقات مع دول عدة، بحيث لا تكون هذه العلاقات على حساب قطع علاقتها مع أطراف أخرى، مثلما كانت تنتهجها في سياسة البعد الواحد، وحسب "أوغلو": فإن العلاقات مع اللاعبين الدوليين ليست بديلة عن بعضها البعض. جاء هذا المبدأ لمحاولة استغلال السياسة التركية لهوية تركيا المتعددة، معتمدين في ذلك على مبدأ النظرية البنائية التي تعتبر أن البعد الثقافي، والديني، والقيمي، والتواصل الاجتماعي، هي في الأساس محددات للسياسة الخارجية، حيث تسعى تركيا إلى تنمية علاقاتها، وتعميقها بدول المنطقة. ومن ناحية أخرى، تسعى إلى إحداث توازن دقيق في علاقاتها بكل من إسرائيل والولايات المتحدة (معوض، 2009: ص5). فالسياسات متعددة البعد التي تنتهجها تركيا لم تتضارب أو تتناقض بعضها مع البعض، لذلك أضحت سياسات مؤسسية راسخة. وقد اعتمد هذا المبدأ بعد صراع داخلي كبير بين النخب التركية المتعددة المشارب العلمانية هوية واحدة، وهي الهوية الأوروبية، والإسلامية الوطنية الهوية التركية متعددة بحكم الحضارة والتاريخ.

5. **مبدأ الدبلوماسية المتناغمة:** وتعني تنسيق السياسات مع مختلف الأطراف والكتل الدولية، واستغلال تركيا لمكانتها في مختلف المنظمات الإقليمية والدولية، لتفعيل العمل الدبلوماسي، والعمل على توثيق الروابط مع الدول الأعضاء في تلك المنظمات. وجاء هذا التفعيل للعمل الدبلوماسي، نتيجة وصول حزب العدالة والتنمية للحكم الذي أسهم في زيادة أداء تركيا الدبلوماسي، من خلال قيام العديد من المؤتمرات الإقليمية والدولية على أرضيتها، مثل: قمة حلف الناتو، وقمة منظمة المؤتمر الإسلامي، وأنها أصبحت عضواً مراقباً في الاتحاد الأفريقي عام 2005، وهو ما يمكن أن يفسر باعتباره نتيجة طبيعية لسياسة تركيا في الانفتاح على أفريقيا، فضلاً عن مشاركة رئيس الوزراء "أردوغان" في قمة الاتحاد الأفريقي الأوروبي التي انعقدت في مدريد في ديسمبر 2007، وهي المشاركة التي هيأت لتركيا أن تصبح لاعباً مؤثراً في العلاقات بين الاتحاد الأفريقي وأوروبا. وساهم هذا المبدأ في إحداث تغيير إيجابي على صورة تركيا عالمياً قد أخرجت صورة تركيا لدى الرأي العام العالمي على أنها دولة ذات دور في تأسيس النظام ليس فقط من أجلها؛ بل من أجل الدول المحيطة بها أيضاً، وهذا ما يجعلنا نقوم بصورة تركيا الجديدة باعتبارها ملمحاً على انتقال تركيا من دولة مركزية إلى قوة عالمية.

6. **مبدأ تطوير الأسلوب الدبلوماسي:** كانت تركيا في نظر العالم لمدة طويلة من التاريخ دولة جسرية، ليس لها رسالة سوي أن تكون جسراً بين الأطراف الكبرى، المقصود من ذلك الدور أن تركيا دولة تنقل طرفاً إلى طرف آخر دون أن تكون فاعلاً بين الطرفين. وقد عمل هذا المبدأ على تحويل تركيا إلى دولة مركز، لديها القدرة وفقاً للاستراتيجيات القائمة على التدخل لحل وطرح المبادرات السياسية للقضايا الدولية، قبل تحويلها إلى صراعات تهدد الاستقرار الإقليمي والدولي، أي من خلال إعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية، وذلك من خلال رسم خريطة جديدة لتركيا تجعلها مرشحة لأداء دور مركزي، تكون من خلاله قادرة على تقديم الأفكار والحلول في القضايا الدولية، سواء أكانت متعلقة بالشرق أو الغرب على السواء.

ويشير "أوغلو" إلى أربعة مبادئ تستند عليها الرؤية التركية تجاه الشرق الأوسط، وهي: (أوغلو، 2011: ص614)

1. إحياء الأمن المشترك، وتحقيقه لكل دول المنطقة.
2. الارتقاء بمستوي الحوار السياسي إلى أعلى درجة.
3. تعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات المنطقة، للوصول إلى مرحلة التكامل والاندماج، بما يحقق الاستقرار بالمنطقة.



4. التعايش الثقافي ويكون بالحفاظ على وحدة الكيانات القائمة، وفي أطر التسامح الثقافي والتعددية، وتجنب إثارة قضايا التمايز الطائفية والعرقية.

وبهذا؛ فإن نظرية العمق الاستراتيجي التي استند عليها "أوغلو"، هي ذات أبعاد ثقافية، وحضارية، وتاريخية، وجغرافية، ودينية، تستند في مجملها على قيام تركيا بدور فعال في النظامين الإقليمي والدولي، وبذلك تكون تركيا قد استوفت كل مقومات القوة التي تؤهلها لأن تكون لاعباً إقليمياً مؤثراً، وفق استنادها للعناصر الجيوسياسية التي تؤهلها لأن تضطلع بهذا الدور والمكانة المتميزة، ثم يأتي صعودها الإقليمي والدولي منسجماً مع تاريخها، ومع قوتها الطبيعية. (جوال، 2013: ص9)

2. نظرية التحول الحضاري

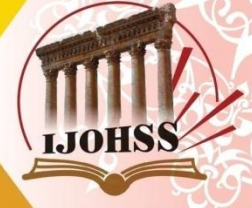
صاغ نظرية التحول الحضاري المفكر "أحمد داوود أوغلو" في كتابه الموسوم (العالم الإسلامي في مهبط التحولات الحضارية)، حيث طرح فيه أفكاره حول مستقبل العلاقات الدولية والعنوان الأصلي للكتاب في نسخته الإنجليزية، هو *Civilizational Transformation And The Muslim World* (التحول الحضاري والعالم الإسلامي)، ولكن رأى المترجم والمؤلف الدكتور إبراهيم البيومي غانم، أن يكون عنوانه لقراء العربية (العالم الإسلامي في مهبط التحولات الحضارية)، معللاً ذلك بالقول: إن العالم الإسلامي كان -ولا يزال- في مهبط هذه التحولات التي شنتها حضارة الغرب -ولا تزال- تشنها، ملحقة به دماراً مادياً هائلاً، وإن كانت قد فشلت في تبديل الإدراك الذاتي، لدى إنسان الحضارة الإسلامية، والذي لا يزال يتمسك برويته المتميزة للكون والحياة، ولأخيه الإنسان وللخالق سبحانه وتعالى". (حوسين، 2016)

وفيها يبحث المؤلف (أوغلو، 2006)، عن مخرج للعالم الإسلامي الذي ما زالت تتقاذفه التحولات الحضارية منذ ما يزيد على قرنين من الزمان، وقسوة الهجمات التي شنتها حضارة الغرب. وأكد أن العالم الإسلامي، هو المتضرر من طغيان الحضارة الغربية. وقد طرح أبعاد الأزمة الحضارية التي يتعرض لها العالم الإسلامي بشقيها السياسي والثقافي، المتمثلة في أزمة الأفكار والمؤسسات، وطرق التغلب عليها عن طريق وعي الوجود الإسلامي، من خلال برنامج جديد للعمل السياسي في العالم الإسلامي، يعتمد على إصلاحات عملية للعلمانية. وتستند نظرية التحول الحضاري إلى مقولة: أن ما يحدث في العلاقات الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة ليس صدام للحضارات كما يقول "صموئيل هنتنغتون"، وليست نهاية للتاريخ كما يقول "فرانسيس فوكو ياما"؛ بل هو تحول حضاري يعيد كل فاعل من الدول في سياقة، عند اكتشاف انتمائه الحضاري المناسب، ومكانة الوحدة الدولية مرتبطة بهذا الانتماء، وبالتالي: يجب أن تصنع السياسة الخارجية التركية ارتباطاً بالانتماء الحضاري الإسلامي. ويعتبر "أوغلو" أن الخلفية الحضارية والتاريخية لتركيا تجعل السياسة الخارجية التركية ذات أهمية ليس فقط للمنطقة؛ بل ذات أهمية للعالم أجمع، ولعل ذلك ما دفع تركيا إلى طرح مبادرة تحالف الحضارات بالتعاون مع إسبانيا التي حددت منطلقها (بالمساعدة على مواجهة قوى الاستقطاب والتقسيم والتطرف). (عبد القادر، 2012: ص567)

فالمرحلة الراهنة من تاريخ العلاقات الدولية وفقاً لنظرية التحول الحضاري تشهد تنازلاً بين أكثر من محور حضاري باتجاه ولادة نظام عالمي جديد، يكون فيه الحضور للعالم الإسلامي، من خلال أربع مراحل، استطاع المحور الإسلامي تخطي ثلاثاً، ومنجهاً إلى تخطي الرابعة. وهذه المراحل؛ أولاً: مرحلة الخضوع للزعة الاستعمارية، وثانياً: مرحلة تحديد الهوية بعد سقوط الدولة العثمانية، إلى قيام ثورات التحرر من الاستعمار، وثالثاً: مرحلة نشوء دول ما بعد الاستعمار، وسيطرة النخب المتغربة عليها، ورابعاً: مرحلة تجديد الإدراك الذاتي الإسلامي، وتخلصه تدريجياً من عقدة الدونية التي سيطرت على العقليّة المسلمة أثناء الحقب الاستعمارية، ويضرب مثلاً على ذلك تخلص تركيا من سياسية العزلة المتعبة التي أبعدتها عن محيطها الاستراتيجي والإسلامي. (زغدار، 2014: ص49)

وتستند الرؤية الحضارية لـ "أوغلو" على تصورين، هما: (غانم، 2009)

التصور الأول: يقول فيها إن "الثقة بالذات الحضارية"، مصدر قوة إضافية للدولة في علاقاتها الخارجية، وخاصة إذا اقترنت بتجاوز عقدة النقص، والتغلب على الشعور بالدونية تجاه الطرف الآخر.



والتصور الثاني: يتعين عليك كي تكون ناجحًا في إدارة العلاقات الدولية مراعاة "التوازن" الدقيق بين قوة الأمر الواقع، وقوة الحق الأصلي، وأنه لا يجوز المغامرة بمواجهة قوة الأمر الواقع، دون استعداد كافٍ، كما لا يجوز التفریط في قوة الحق الثابت الأصلي. ويمكن إنجاز الكثير في المسافة القائمة بين "قوة الأمر الواقع"، و"قوة الحق الأصلي"، في ضوء موازين القوى التي تتحرك باستمرار، ولا تعرف السكنون أو الجمود، هذا هو لب تفكير "أوغلو".

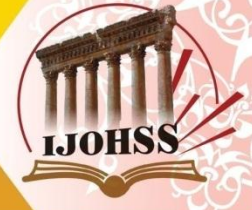
كما يؤكد أن النموذج الإسلامي يعبر عن الأصالة والتعددية، فتصوره للتاريخ والزمن يؤكدان الطبيعة الدائرية، وليست الخطية الأحادية مثل الحضارة الغربية، والتصور الخطي يحتقر كل ما هو أدنى منه، أما التصور الدائر فيولد الأمل دوماً في إمكان ظهور أكثر من تجربة، وأكثر من نموذج، ويؤكد أيضاً أهمية التجديد، وقدرة الحضارة الإسلامية على استعادة مكانتها، كما يؤكد أن السيادة الحقيقية لا تنطلق من التفوق المادي وحده؛ بل هي مبنية بالأساس على التفوق القيمي والروحي أيضاً (أرجيلوس، 2019: ص225). وقد شرح في نظريته هذه، العقبات التي تعترض سبيل نهضة المحور الحضاري الإسلامي، ونبه منذ منتصف التسعينيات إلى أن المحور الحضاري الأمريكي، سيسعى للاحتفاظ بتفوقه بشتى الوسائل الأخلاقية وغير الأخلاقية، وقد يتلاعب بالأسس الداخلية للمراكز الحضارية البديلة له. ويعتبر "أوغلو" أن أهم مساهمة يمكن أن تقدمها تركيا للثقافة العالمية، من خلال انطلاقة تجربتها الحضارية، هي دخولها في انفتاح حضاري واسع يتجاوز الإقصاء الجيو ثقافي. (جميل، 1997: ص25)

ويرى "أوغلو" أن وجود نموذج تركي إسلامي ناجح، وقدرة تركيا على التوفيق والتوسط قادران على أن يمثلتا النظرية المضادة، والأكثر إقناعاً من نظرية هنتنغتون، وينسب "أوغلو" تركيا إلى الحضارة الإسلامية، ويؤكد خصوصية هذه الحضارة، ويزعم بمرورية تركيا فيها، كما يرى أن الطريق الذي تستطيع عبره تركيا الوصول إلى المكانة المطلوبة على الساحتين الإقليمية والدولية، سيكون بواسطة "مسيرة الانبعاث" داخل الحضارة الإسلامية. وبالتالي: فإن السياسة الخارجية التركية يجب أن تصنع من خلال ارتباطها بالانتماء الحضاري الإسلامي، وتعتبر هذه النظرية من أهم النظريات التي تعتمد عليها السياسة الخارجية التركية الجديدة، والتي تتصلح تركيا من خلالها مع ماضيها وحضارتها الإسلامية، وتعود إلى الارتباط بالدول العربية والإسلامية المماثلة لها في الدين والثقافة، واعتبر "أوغلو" من خلال هذه النظرية أن الخلفية التاريخية والموقع الجغرافي لتركيا، يجعلان سياستها الخارجية مهمة للعالم أجمع.

وتعكس رؤية "أوغلو" حيال مركزية تركيا في الحضارة الإسلامية، خصوصية سياسة حزب العدالة والتنمية الخارجية، مقارنة بفترة الرئيس "تورغوت أوزال" وفترة حكم رئيس الوزراء "نجم الدين أربكان"، وتسعى تركيا لاستغلال هذا الطرح، وبذلك توجهت تركيا إلى الانفتاح على سياسات خارجية فعالة. ومن هنا، يتضح التطلع التركي للقيام بدور محوري في عدة مناطق، ودعم الحضارة الإسلامية، وتقوية مكانة تركيا عبرها. (عبد الفتاح، 2009: ص28)

أما تطبيقات النظرية في السياق الإقليمي (حجازي، 2011)، فتبدأ نظرياً عبر محاولة تركيا إعادة تأسيس العلاقات التركية العربية على أرضية عقلانية، بما يخدم المصالح المتبادلة بين الطرفين، وقضايا السلم الإقليمي، هذه الأرضية العقلانية تقرر قبل أي اعتبار، أن تركيا اليوم ليست الدولة العثمانية التي تحمل على عاتقها مسؤولية العالم الإسلامي كله، كما أنها ليست في مواجهة تصفية حسابات مع القوى العظمى نتيجة ارتباطاتها بعلاقات مع المجتمعات الإسلامية.

بناء على ما سبق، تعتبر السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية أكثر تطلعاً من سابقتها التي اتبعتها "أتاتورك" والسائرون على نهجه ضمن ثلاثة أوجه، الأول: هو أن الانفصال عن أنماط فكرة "تركيا في حالة دفاع دائمة"، كما أن فيها نشاطاً فعالاً لحل خلافات تركيا مع جيرانها، وتوسيع التعاون معهم. والسمة الثانية: تقوم على اكتشاف جديد لمزايا فترة الحكم العثماني، على عكس محاولة الجمهورية التركية الابتعاد قدر المستطاع عن الماضي العثماني. وتقوم السمة الثالثة: على أن تركيا لا تتعامل مع الارتباط بالكتلة الغربية كخيار وحيد، بل تحاول دفع شراكة استراتيجية مع لاعبين آخرين. (أرجيلوس، 2019: ص228)



3. العثمانية الجديدة

وهي مقاربة أطلقها الرئيس التركي "تورغوت أوزال"، وكان من أبرز المنظرين لها "جنكيز تشاندا" مستشار أوزال. ومن المعروف أن "أوزال" عراب العديد من المشاريع، منها مشروع العثمانية الجديدة التي تهدف إلى جمع الشعوب الناطقة بالتركية من سور الصين إلى بحر الأدرياتيك في أمة واحدة، تكون تركيا صاحبة الزعامة فيها، أي أنها تشمل آسيا الوسطى، والبلقان، ومنطقة القوقاز والشرق الأوسط (جاسم، 2007: ص3). أي تلك المناطق التي كانت في وقت مضى جزءاً من السلطنة العثمانية، وهي بذلك تسعى لتجاوز أحد أهم طروحات المقاربة الكمالية في السياسة الخارجية، حول الانكفاء والعزلة في محيطها الإقليمي العثمانية الجديدة هي رؤية لتجديد تركيا.

ويأتي سياق طرح هذه الفكرة ضمن فترة شهدت فيها الساحة الإقليمية والدولية تحولات، تمثلت في تصدع المعسكر الشيوعي الذي مثل لتركيا فرصة لتنظيم وتشكيل علاقاتها مع مختلف القوى بشكل يتسم بالمرونة والواقعية. (جول، 2013: ص193)

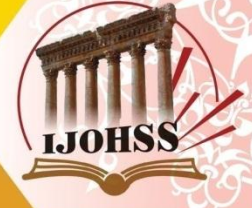
وكان أول تعبير عن هذه الفكرة على لسان أوزال أثناء اجتماع عقد في كانون الأول/ ديسمبر 1992، عندما التقى خلاله مع مجموعة من النواب الذين انفصلوا عن حزب الوطن الأم، وفي هذا الاجتماع أفصح أوزال وبشكل علني عن طموحه، وعن الخطوط الأساسية للدور العثماني الجديد الذي يجب أن تتطلع إليه تركيا (نور الدين، 1997: ص316) عملياً. وكان هذا الطموح ظاهراً في العديد من الخطوات، وعلى سبيل المثال، في عام 1988. وبرعاية أوزال عقد مؤتمرٌ حاشدٌ تحت شعار "الأمة التركية من أسوار الصين إلى أسوار برلين"، تلاه استحداث "إدارة الجاليات التركية في الخارج"، وإلحاقها بوزارة الخارجية، ومهمتها العمل على ربط الأقليات التركية في العالم، بوطنها الأم من البلقان إلى الصين. (جاسم، 2007: ص6)

والعثمانية الجديدة هي نتاج لتبدل الظروف التي ولد في ظلها كيان الجمهورية التركية، وهي بذلك تنهي مفهوم الانعزالية في السياسة الخارجية التركية، ويرى داعمو العثمانية الجديدة ومنهم أوغلو أن تراجع مكانة تركيا خلال الفترة المنصرمة، يعود إلى سياسة القطيعة مع إرث وماضي تركيا العثمانية، وعمقها الاستراتيجي، ومحيطها الإقليمي (نوفل، 2010: ص84). ولذلك، كان على تركيا أن توجه سياستها الخارجية، للبحث عن شراكة استراتيجية تتسم بالعالمية، وتركيا من منظور العثمانية الجديدة لا تسعى إلى إعادة إحياء السلطنة العثمانية؛ بل تسعى إلى تفعيل القوة الناعمة التركية كدولة مركز كأمة إسلامية، ونظام سياسي ديمقراطي كقوة اقتصادية رأسمالية، كما تسعى العثمانية الجديدة إلى تعظيم النفوذ والمكانة التركية، عبر السياسة الخارجية التركية.

(زغدار، 2014: ص49)

هذا ما عبر عنه وزير الخارجية التركي "أوغلو"، خلال لقائه مع نواب الحزب في معسكر "قيزلجه حمام" في العاصمة (أنقرة): "إنهم يقولون عنا إننا العثمانيون الجدد.. نعم نحن العثمانيون الجدد". وتوضح أهمية هذا التصريح خاصة، عندما رفض أوغلو مسبقاً إطلاق البعض هذا المصطلح "العثمانيون الجدد" على أعضاء حكومة الحزب ذي الجذور الإسلامية، ويكشف ذلك عن إدماج بعد عثمانية في رؤية وتصور حزب العدالة والتنمية، الذي يحاول إحياء الدولة العثمانية مرة أخرى، وإعادة تصديرها إلى المشهد السياسي داخلياً، وفرض وجودها خارجياً، والذي يرتبط بشكل مباشر بكيفية رؤية الجمهورية الحديثة لنفسها، وهو ما انعكس في عملية إحياء التراث العثماني الإسلامي في مختلف الجوانب الفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية في المجتمع التركي. ووفق ما نقله عنه موقع "أخبار العالم" التركي في 24 تشرين الثاني / نوفمبر 2009، فسّر أوغلو ما يقصده قائلاً: "إن لدينا ميراثاً آلا إلينا من الدولة العثمانية. إنهم يقولون عنا إننا العثمانيون الجدد، نعم نحن العثمانيون الجدد، ونجد أنفسنا ملزمين بالاهتمام بالدول الواقعة في منطقتنا، نحن نفتح على العالم كله، حتى في شمال أفريقيا.

يبدو أن تبني أوغلو لهذه الصفة في معسكر "قيزلجه حمام" لا يعني به من قريب أو بعيد الطابع الإسلامي المزعوم لحكومته أو سياستها، ولكنه كان يتحدث عن الشأن الذي يخصه، وهو حدود السياسة الخارجية؛ فالعثمانية الجديدة لا تمثل عقيدة أو أيديولوجية في فكر حزب العدالة والتنمية، بقدر ما تعتبره أداة فعالة في



السياسة الخارجية، تعزز من دور تركيا في دوائرها الجغرافية المختلفة. وهو ما يظهر أيضاً في تأكيدات أوغلو بأن ما يجب أن تفهمه الشعوب الشقيقة في الشرق الأوسط. إن اهتمامنا بكل هذه الجغرافيا والمناطق، لا يعني أن تركيا تريد خلق دولة عثمانية جديدة، أو أنها تعمل كجزء من مشروع، يعمل لمصلحة دولة أخرى مثل الولايات المتحدة، أو أوروبا، أو روسيا؛ فتركيا تملك إرثاً وتراكمات جغرافية وتاريخية وثقافية واقتصادية، تستطيع من خلالها تطوير سلوك خاص بها، ولا يعني ذلك تبني موقفاً مناهاضاً للغرب. (أرجيلوس، 2019: ص236) كما تركزت العثمانية الجديدة على في ثلاثة مرتكزات؛ أولها: تركيا تحاول ان تتصالح مع ذاتها الحضارية والإسلامية بسلام، وتعزز بماضيها العثماني متعدد الثقافات والأعراق. وثانيها: أستيطان حس العظمة والكبرياء العثماني، والثقة بالنفس عند التصرف في السياسة الخارجية، والتخلص من الضعف أو النقص تجاه الآخرين. وثالثها: الاستمرار في الانفتاح على الغرب مع إقامة علاقات متوازنة مع الشرق الإسلامي. (علي، 2015: ص12)

بناء على ما سبق يرى الباحث، أن هذه المحطات تعكس بشكل جدي الرؤية الاستراتيجية والحضارية التي يعمل من أجلها صناع القرار الأتراك، الذين يدركون جيداً أن تحقيق هذه المحطات سيتعرض إلى تحديات كبيرة، سواء داخلياً من قبل بعض القوى المناهضة للمشروع الحضاري التركي ذي المرجعية الإسلامية، أو على المستوى الخارجي من قبل الدول الغربية، والحضارة الغربية التي ترفض أن تلعب تركيا أي دور يساهم في تشكيل دورة حضارية إسلامية في العالم العربي.

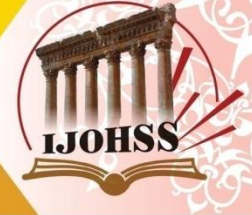
آليات تنفيذ السياسة الخارجية للجمهورية التركية:

قدم صانعو القرار في تركيا عدة أدوات لتحقيق أهداف السياسة الخارجية التركية المطروحة سابقاً، منها: (تافزي، 2017: ص23)

1. **التوجه المتكامل للسياسة الخارجية:** وذلك من خلال التوجه نحو جميع المناطق الدولية، وانغماس تركيا في جميع القضايا الدولية دون التفريق بينها، مع مراعاة الأولويات في هذه القضايا.
2. **اعتماد السياسة الخارجية على دبلوماسية متوازنة الأداة:** إن الهدف من الدبلوماسية، هو بلوغ حالة من انعدام المشاكل مع جيران تركيا، ثم التوجه نحو الحد الأقصى من التعاون، وذلك بالتمثيل الفاعل والمؤثر داخل المنظمات، ولعب دور الوساطة في حل المشاكل الإقليمية، والحضور الدائم على الساحة الدولية، خاصة أوقات الأزمات وفي جميع المناطق.
3. **سياسة احتواء الجميع:** تحاول تركيا ضم جميع اللاعبين الفاعلين في ائتلاف واسع لحل المشاكل، وصياغة المبادرات، ويمكن لتركيا أن تواصل دبلوماسيتها باعتدال، ويكون ذلك من خلال عدم المشاركة في تحالفات أو كتلتات إقليمية.
4. **الانفتاح الاقتصادي:** لعبت العوامل الاقتصادية دوراً كبيراً في تشغيل السياسة الخارجية التركية. وقد وضعت تركيا لنفسها هدفاً، وهو أن تكون من أكبر عشر دول اقتصادية في العالم بحلول عام 2023.

الخلاصة

خلصت الدراسة، إلى مجموعة من النتائج 1- منذ وصول حزب العدالة والتنمية ذي التوجهات الإسلامية لمقاليد السلطة في عام 2002، قامت قيادة الحزب بالعمل على إعادة تعريف الدور التركي، ومكانة تركيا في المحيط الدولي والإقليمي، واعتباره نقطة انطلاق للالتقاء مع العديد من الدول، مما يحقق لتركيا الانتقال من دولة هامشية إلى دولة مركز، فاعلة، ومؤثرة على الصعيد الدولي والإقليمي، 2 - عززت المقومات المادية وغير المادية التي تمتلكها تركيا، في تفعيل دورها الدولي والإقليمي ولعب دور ريادي استثمر التحولات التي شهدتها المنطقة العربية، لتحقيق مصالحها3- اتباع القيادة والنخب الحاكمة التركية سياسة هادئة ومرنة، جعلها قادرة على بناء علاقات قوية مع العديد من دول الجوار، مما أهلها إلى لعب دور مؤثر في الساحة الدولية والإقليمية 4- أن الأبعاد الإقليمية للدور التركي تأثرت بسياسة العمق الاستراتيجي، التي اعتمدت في ذلك طريقتاً ومنهجياً للتحرك في المنطقة العربية ضمن الإطار الاستراتيجي الواسع .



توصى الدراسة بالآتي:

1. أخذ الدروس والعبر من التجربة السياسية التركية، فقد استطاعت تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية عام 2002م إقامة نموذج ديمقراطي يحتذى به.
- 2- مأسسة العلاقات العربية التركية، من خلال زيادة التعاون والتنسيق بين الأطر المؤسسية التركية وما يقابلها في العالم العربي

المراجع

1. أبو النصر، فضيل، الإنسان العالمي العولمة والعالمية والنظام العالمي العادل، بيروت: دار البيان للنشر، 2001م.
2. أوغلو، أحمد داوود، العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية، ترجمة: إبراهيم اليومي غانم، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006م.
3. أوغلو، أحمد داوود: العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في السياسة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي، وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات، بيروت: الدار العربية للعلوم، ط2، 2011.
4. جميل، سيار، العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنا إلى العلمنة، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997م.
5. جوال، محمد زاهد، التجربة النهضوية لتركيا كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا الى التقدم، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات السياسية، 2013م.
6. جول، محمد زاهر، التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013، ص193.
7. الحضرمي، عمر، العلاقات العربية التركية: تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها، الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع، 2010م.
8. سليم، محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط1، 1998م.
9. سليم، محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، ط2، بيروت: دار الجيل للطباعة والنشر، 2001.
10. صيري، إسماعيل، السياسة الخارجية، الأصول النظرية والتطبيقات العملية، ط1، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2013م.
11. عبد القادر، محمد، تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، في سمير العطية وآخرون، محمد نور الدين (تقديم) العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012م.
12. عبد القادر، محمد، تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، في سمير العطية؛ وآخرون، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012.
13. عبد القادر، محمد، تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2009م.
14. قدورة، عماد يوسف، مسألة التغير في السياسة الخارجية التركية: المراجعات والاتجاهات، تحليل سياسات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015م.
15. محفوظ، عقيل سعيد، السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية والتغيير، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012م.
16. معوض، جلال عبد الله، العثمانية الجديدة والدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2009م.
17. نور الدين، محمد، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1997م.

18. نوفل، ميشال، عودة تركيا الى الشرق الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، 1، بيروت: الدار العربية للعلوم الناشر، 2010م.
19. تافري، بسمة، السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط (الأزمة السورية 2010-2017)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة الجبلاني بونعامة، خميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017م.
20. التلوي، محمد عبد العاطي، السياسة الخارجية تجاه سورية 2002-2008، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: جامعة الأزهر - غزة، 2011م.
21. دني، إيمان، البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية 2002-2023، أطروحة دكتوراه غير منشورة، بسكرة: جامعة محمد خضير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017م.
22. غريب، شحادة محمد، تحولات السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية في مرحلة ما بعد الثورات 2007-2016م، دراسة ماجستير غير منشورة، الخليل: جامعة الخليل، 2018م.
23. الفاق، علا زكي، دور النظرية الوظيفية في تحليل سياسات جامعة الدول العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان: جامعة الشرق الأوسط، 2015م.
24. يحيى، على حسين علي، الدور الوظيفي للسياسة الخارجية التركية على الصعيد الإقليمي والدولي 2019-2022م، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان: جامعة الشرق الأوسط، 2020م.
25. أرجيلوس، نسرين، الأسس النظرية لتحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر 3، 2019م، العدد 9.
26. أمين، سرمد عبد الستار، "الولايات المتحدة وتركيا - إعادة تفعيل الشراكة الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط"، مجلة دراسات دولية، بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2013، العدد 49.
27. بن علي، لفرع، السياسة الخارجية التركية والثورات العربية: المراجعات، المخرجات، الأدوار، مجلة العلوم السياسية والقانون، برلين: المركز الديمقراطي العربي المجلد 2، 2018م، العدد 8.
28. جاسم، أفراح ناثر، توركوت أوزال ومشروع العثمانية الجديدة، دراسات إقليمية، الموصل: جامعة الموصل، السنة 3، كانون الثاني 2007م، العدد 6.
29. جوهر، إسلام، شادي عبد الوهاب، "سياسة تركيا اتجاه المشرق العربي": العراق وسوريا ولبنان، القاهرة: مجلة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 2009م، العدد 43.
30. خضيرات، عمر، العوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية: 2002 - 2012م، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، السعودية: جامعة ال البيت المجلد، 22، 2016، العدد 4.
31. خليل، فادي، أحمد الناصوري، عبد الرزاق إسماعيل، التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا: جامعة تشرين، المجلد 37، 2015م، العدد 5.
32. زغدار، عبد الحق؛ فهيم رملي، التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية: دراسة في الجذور والنظرية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، الجزائر: جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014م، العدد 4.
33. السرحان، صايل فلاح، أثر التطورات الجديدة في السياسة الخارجية على بنية النظام الدولي، مجلة المنارة، الأردن: جامعة ال البيت، المجلد 7، 2011م، العدد 2.
34. السرحان، صايل فلاح، أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات العربية - التركية 2002-2011، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، الأردن: الجامعة الأردنية، المجلد (6)، 2013م، العدد 2.
35. السعيد، سعيدي، "سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية"، مجلة المفكر، الجزائر: جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014م، العدد 10.
36. السويداني، حامد محمد طه، تراجع نظرية العمق الاستراتيجي التركية بعد الربيع العربي 2011، مجلة دراسات إقليمية، العراق: جامعة الموصل مركز الدراسات الإقليمية، 2018، العدد 32.
37. الشلبي، عيسى، تأثير التغيرات السياسية المصرية في العلاقات بين مصر وتركيا، مجلة دراسات شرق أوسطية، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2017م، العدد 78.
38. عبد السلام إبراهيم بغداددي، "البعد الأفريقي للسياسة التركية المعاصرة"، مجلة دراسات دولية، بغداد: جامعة بغداد، 2012م، العدد 50.

39. عبد الفتاح، بشير، السياسة الخارجية التركية منطلقات وآفاق جديدة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2009م، العدد 177.
40. علوان، سطم حسين، "توجهات السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية حيال العراق"، مجلة دراسات دولية، بغداد: جامعة بغداد، 2012م، العدد 51.
41. علي، مروان عوني، الاستراتيجية التركية الجديدة في المنطقة العربية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، تكريت: جامعة تكريت، المجلد 3، 2011م، العدد 12.
42. الغندور، عبيد، بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2012م، العدد 33.
43. ليتيم، فتحة، "تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط"، مجلة المفكر، الجزائر: جامعة محمد خضير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مارس 2010م، العدد 5.
44. نور الدين، محمد، "الدبلوماسية الناعمة من تركيا الجسر.. إلى تركيا المركز"، مجلة شؤون الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2004، العدد 116.
45. نور الدين، محمد، 75 عامًا على الجمهورية في تركيا: نظرة عامة إلى إشكالية الأوربة، مجلة شؤون الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998م، العدد 73.
46. يحيوي، هادية، العلاقات التركية العربية تاريخ وطموحات، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر: جامعة أم البواقي، 2018م، العدد 9.
47. عبد الفتاح، بشير، "السياسة الخارجية التركية منطلقات وآفاق جديدة"، القاهرة: الأهرام الرقمي، 2009/7/1.
48. المدني، توفيق، السياسة الخارجية التركية الجديدة كما يراها أوغلو، الموقع الاستراتيجي في الساحة الدولية، بيروت: جريدة المستقبل، أكتوبر 2010م، العدد 3808.
49. بولنت، اراس، داود أوغلو والسياسة الخارجية الجديدة لتركيا، ترجمة الطاهر بوسامه، قطر: موقع الجزيرة، نافذة دراسات وتقرير مركز الجزيرة للدراسات، 2009/6/16 <https://studies.aljazeera.net/en/node/3017>
50. حجازي، أكرم، في ضوء وقائع الحدث التركي أسئلة التاريخ والمصير نشر في الفجر نيوز 2011/3/23 متاح على الرابط التالي <https://www.turess.com/alfajrnews/46664>.
51. حوسين، بلخيرات، تحولات سياسة أروغان الخارجية: تطرف في الذاتية أم إعادة قراءة موضوعية للواقع 4/12/2016. متاح على الرابط التالي: <https://www.noonpost.com/content/15444>
52. خلف الله، الزبير، تركيا من العمق الاستراتيجي الي العمق الحضاري، دراسة خاصة بترك برس، متاح على الرابط التالي: <http://turkpress.co/node>.
53. الربضي، سلام، "التآكل في العلاقات التركية الإسرائيلية واستبعاد التغير الاستراتيجي"، مركز الزيتونة للاستشارات والدراسات، بيروت: متاح على <https://salamalrabadi.blogspot.com/2010/09/blog-post.html>.
54. عبد المنعم، شيماء، زيارة أروغان إلى مصر تسويق للنموذج القومي، 2011م، متاح على الرابط التالي www.moheet.com.
55. غانم، إبراهيم البيومي، «أحمد داود أوغلو... وليس كيسنجر تركيا»، موقع إسلام أون لاين، متاح على الرابط التالي <http://www.islamonline.net/6/5/2009> :
56. اللباد، مصطفى، الدور الإقليمي التركي، الملامح والأسباب 1/12/2009. متاح على الرابط التالي <http://www.annidaa.org/modules/news/article.php?storyid=2029>
57. موقع معرفة، العثمانية الجديدة أو العثمانيون الجدد: متاح على الرابط التالي: <https://www.marefa.org/%>